

الحمد لله الذي أعطانا الإسلام بفضله ونحن ما سأله، وسيدخلنا الجنة برحمته وقد سأله. أشهد أن لا إله إلا إيه، وأشهد أن نبينا محمدًا خيرًا. أرسله ربُّه واصطفاه، أمّا بعدُ: فإن الإيمان خير العطايا، والتقى خير الوصايا.

أيها المؤمنون: اعلموا أنَّ مِنْ أَعْظَمِ فِتَنِ هَذَا الْعَصْرِ فِتْنَةُ الْمَالِ، حَتَّى لَقِدْ قَالَ عَنْهَا نَبِيُّنَا -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: إِنَّ لِكُلِّ أُمَّةٍ فِتْنَةً، وَفِتْنَةُ أُمَّتِي الْمَالُ^(١). فَهُوَ فِتْنَةٌ فِي تَحْصِيلِهِ، وَفِتْنَةٌ فِي تَموِيلِهِ، وَفِتْنَةٌ فِي إِنْفَاقِهِ.

ولذا وصف النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- الlahث وراء المال بمثابة المرسل على غنمه ذئبًا جائعاً، حيث قال: مَا ذِئْبَانِ جَائِعَانِ أُرْسَلَا فِي غَنَمٍ بِأَفْسَدَ لَهَا مِنْ حِرْصِ الْمَرْءِ عَلَى الْمَالِ وَالشَّرْفِ لِدِينِهِ. قال الترمذى: حسن صحيح^(٢).

(فهذا مثل عظيم جدًا ضربه النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- لبيان أن فساد الدّين بسبب المال والشرف ليس بأهون من فساد غنم بهجوم ذئبين جائعين ضاريين، وقد غاب عنها رعاوتها. وهذا المثل العظيم يتضمن غاية التحذير من شرّ الحرص على المال والشرف في الدّنيا.

فأمّا الحرص على المال فهو على نوعين:

أحدُهُما: شدة محبته مع شدة طلبه من وجوهه المباحة، مع الجهد والمشقة، ثم تراه يترك المال لورثته، ويتلذّل بمعرّته.

النّوع الثاني: أن يزيد على ما سبق، حتى يطلب المال من الوجوه المحرمة

(١) رواه الترمذى وصححه (٢٣٣٦)

(٢) سنن الترمذى (٥٣٣)

ويمنع الحقوق الواجبة، فهذا من الشّح المذموم^(١): {وَمَنْ يُوقَ شَحَ نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ}.

وفي صحيح مسلم أن النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قال: اتَّقُوا الشُّحَ؛ فَإِنَّ الشُّحَ أَهْلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ، حَمَلُهُمْ عَلَى أَنْ سَفَكُوا دِمَاءَهُمْ، وَاسْتَحْلُوا مَحَارِمَهُمْ^(٢). ومن أساليب المفتونين بالمال المهلّكين دينهم: التحايُل في أكله بالباطل، ولسان حالهم: مَنْ لَهُ حِيلَةٌ فَلْيَحْتَلْ! ويتضاعف إثم التحايُل إذا كان استحلاً لمال الدولة، واستهانة بالأموال العامة، التي يتنازعُها جميع المنتسبين لتلك الدولة.

قال الشيخ ابن عثيمين -رحمه الله-: (بيت مال المسلمين أعظم من ملك واحد معين؛ وذلك لأن سرقته خيانة لكل مسلم. فلا تستهينوا بنظام الدولة؛ فإنه إذا لم يخالف الشرع فهو من الشرع، لقوله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولَئِكُمْ أَمْرٌ مِنْكُمْ). ومن ظن أن ولاة الأمور لا يطاعون إلا فيما شرّعه الله فقد أخطأوا^(٣). أ.ه.

ولأجل أن ندرك خطورة الأخذ من بيت مال المسلمين وأموالهم العامة: فلنتأمل في حال رجل خرج للجهاد في سبيل الله مع رسول الله، ولكن المخيف كيف مصيره؟ وبم ختم له؟!

ففي الصحيحين أن مولى لرسول الله -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- بينما هو

(١) مستفاد من شرح حديث ما ذهبنا جائعان لابن رجب (ص ٦٣ - ٦٩)

(٢) صحيح مسلم (٤٥٧٨)

(٣) لقاءات الباب المفتوح (١٤/٥٣) والشرح الممتع على زاد المستقنع (١٤/٣٥٤)

يَحُكُّ رَحْلًا لِرَسُولِ اللَّهِ يَوْمَ خَيْرَ، إِذَا سَهْمٌ (عَائِرٌ) فَقَتَلَهُ، فَقَالَ النَّاسُ: هَنِيئًا لَهُ الْجَنَّةُ. فَقَالَ: كَلَّا وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ! إِنَّ الشَّمْلَةَ الَّتِي أَخَذَهَا يَوْمَ خَيْرٍ مِنَ الْمَغَانِيمِ لَمْ تُصِبْهَا الْمَقَاسِمُ لَتَشْتَعِلْ عَلَيْهِ نَارًا^(١).

إِذَا كَانَ هَذَا فِي شَمْلَةٍ مَحَقَّرَةٍ؛ فَكِيفَ بِأَهْلِ الْمَلَائِكَةِ وَالْقَنَاطِيرِ الْمَقْنَطَرَةِ؟! وَمَا أَعْظَمَ خِيَانَةً مَنْ حَمَلَ أَمَانَةَ مَشْرُوعٍ أَوْ عَمَلٍ لِلْدُولَةِ، ثُمَّ اتَّخَذَهُ مَطِيَّةً لِجَمِيعِ الْأَمْوَالِ بِالْخَتْلَاسِ أَوِ التَّحَاوِلِ أَوِ الرَّشْوَةِ، وَالرَّشْوَةُ أَدْهَى وَأَمَرٌ.

الْحَمْدُ لِلَّهِ وَكَفَى، وَصَلَاةً وَسَلَامًا عَلَى النَّبِيِّ الْمَصْطَفَى، أَمَا بَعْدُ: فِيَا مَعَاشِرِ الْمُسْلِمِينَ: اعْلَمُوا أَنْ ثَمَّتْ مُفْسِدِينَ فِي الْأَرْضِ، فَلَا تَسْكُتُوا عَنِ إِفْسَادِهِمْ، فَسَفِينَتُنَا وَاحِدَةً، وَلَنْبَلُّغُ عَنِ جَرَائِمِ الْفَسَادِ؛ مَحَافِظِينَ عَلَى الْمَالِ الْعَامِ: {وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالْتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِلْثَمِ وَالْعُدُوَانِ}.

أَلَا إِنَّ الْفَسَادَ الْمَالِيَّ هُوَ الدَّاءُ الدُّوَيُّ الَّذِي يَئِدُّ الْمَشَارِيعَ الْإِنْمَائِيَّةَ، بِيَدِ مَنْ يَبِيعُونَ دِينَهُمْ، وَيُرِخُصُونَ أُوْطَانَهُمْ بِأَمْوَالٍ مِنْ سُحْتٍ، فَقَدْ غَرَّتْ وَأَغْرَّتْ ضِعَافَ نُفُوسٍ، بِأَدَاءِ الْمَسْؤُلِيَّاتِ ناقِصَةً مَغْشُوشَةً، فَجَرَّعَتِ الْبُرَآءَ الْعَنَاءَ، وَكَبَدَتِ الْأُوْطَانَ الْأَرْزَاءَ.

وَلَا يَوْقُفُ هَذِهِ الْجَرَائِمَ كَمِثْلِ تَصْدِي وَلِيِّ الْأَمْرِ لَهَا مُبَاشِرَةً لِمَكَافِحتِهَا، بِالْمَحَاسِبَةِ وَالْمَعَاقِبَةِ، وَتَقْصِي مَصَادِرِ الَّذِينَ يُخْلُونَ أَوْ يَغْلُونَ، وَفِي الْمَالِ الْعَامِ يَتَخَوَّضُونَ. قَالَ النَّبِيُّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- مَتَوَعِدًا أُولَئِكَ: مَنِ اسْتَعْمَلْنَاهُ مِنْكُمْ

عَلَى عَمَلٍ فَلِيَجِئُ بِقَلِيلِهِ وَكَثِيرِهِ. رواهُ مسلمٌ^(١). وقال: مَنِ اسْتَعْمَلْنَاهُ عَلَى عَمَلٍ فَرَزَقْنَاهُ رِزْقًا، فَمَا أَخَذَ بَعْدَ ذَلِكَ فَهُوَ غُلُولٌ. رواهُ أبو داودَ بِسندٍ صَحِيحٍ^(٢).

أَلَا فَلِيُفِيقِ الْغَالُونَ الْمُتَمَادُونَ فِي الرَّدَى، وَإِلَّا فَإِنْ عِقَابَهُمْ آتٍ وَلَوْ طَالَ الْمَدَى.

• فَاللَّهُمَّ جَنِّبْنَا الْفَسَادَ وَالْمَفْسِدِينَ.

• اللَّهُمَّ أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الدُّنْيَا وَلَا أَحَدَ مِنْ خَلْقِكَ يَطْلُبُنَا بِمَظْلَمَةٍ.

• اللَّهُمَّ طَيِّبْ أَرْزَاقَنَا، وَبَارِكْ أَمْوَالَنَا، وَاقْضِ دِيَوْنَنَا.

• اللَّهُمَّ اجْعَلْنَا أَغْنَى خَلْقِكَ بِكَ، وَأَفْقِرْ عِبَادِكَ إِلَيْكَ.

• رَبَّنَا اهْدِ حِيَارَى الْبَصَائِرِ إِلَى نُورِكَ، وَضُلَّالَ الْمَنَاهِجِ إِلَى صِرَاطِكَ.

• اللَّهُمَّ وَارْحَمْنَا وَوَالْدِينَا، وَهَبْ لَنَا مِنْ أَزْوَاجِنَا وَذُرِيَّاتِنَا قُرْةَ أَعْيُنٍ.

• اللَّهُمَّ وَاحْفَظْ عَلَيْنَا دِينَنَا وَأَمْنَنَا وَحِدْوَنَا وَجَنْوَنَا. وَاحْفَظْ ثُرَوَاتِنَا وَثُمَرَاتِنَا، وَاقْتَصَادَنَا وَعَتَادَنَا.

• اللَّهُمَّ وَفُقْ وَسَدْ خَادَمَ الْحَرَمَيْنِ الشَّرِيفَيْنِ وَوَلِيَّ عَهْدِهِ لِهُدَائِكَ. وَاجْعُلْ عَمَلَهُمَا فِي رِضَاكَ.

• لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ يَفْعُلُ مَا يُرِيدُ، اللَّهُمَّ أَنْتَ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، الْغَنِيُّ وَنَحْنُ الْفُقَرَاءُ، أَنْزِلْ عَلَيْنَا الْغَيْثَ، وَلَا تَجْعَلْنَا مِنَ الْقَانِطِينَ.

• اللَّهُمَّ إِنَّ بِالْعِبَادِ وَالْبِلَادِ وَالْبَهَائِمِ مِنَ الْلَّأْوَاءِ وَالْجَهَدِ مَا لَا نُشْكُوُهُ إِلَّا إِلَيْكَ.

• اللَّهُمَّ أَغِثْنَا، اللَّهُمَّ أَغِثْنَا، اللَّهُمَّ أَغِثْنَا.

• اللَّهُمَّ صَلِّ وَسِّلْمْ عَلَى عَبْدِكَ وَرَسُولِكَ مُحَمَّدٍ.

(١) صحيح مسلم (١٨٣٣)

(٢) سنن أبي داود ٢٩٤٥ وصححه ابن خزيمة ٢٣٦٩ والحاكم ١٤٧٢ والألباني في غاية المرام ٤٦٠